

هل تنجح تونس في إغلاق نافذة الاقتراض نهائياً

شح الموارد يفاقم المخاوف من فرض الحكومة ضرائب إضافية لتعبئة عائدات الموازنة

أثار إعلان رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والتعويل على موارد الدولة الخاصة تساؤلات حول مدى القدرة على تعبئة هذه الموارد دون التداين، ففي وقت لا تزال فيه البلاد تكافح تبعات الفروض السابقة، أم أنها ستسعى إلى إقرار المزيد من الضرائب في ظل شلل الإنتاج وبطء نسق النمو العالمي جراء تداعيات أزمة كورونا.

قد يؤدي إلى إضرابات احتجاجاً على القرار خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

ويتوقع أن تصل ديون تونس بنهاية هذا العام إلى 94 مليار دينار (32.3 مليار دولار)، أي ما يعادل 75.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن البعض يرجح أن تتجاوز ذلك السقف.

ويشكك خبراء في قدرة تونس على غلق نافذة الاقتراض الخارجي نهائياً نظراً لمحدودية مصادر التمويل وضعف النمو، فضلاً عن المطالب من جانب أكبر نقابة للعمال بالبلاد ومنظمات أخرى تمثل خريجي الجامعات العاطلين عن العمل.

وأقر الفخفاخ بصعوبة الوضع الاقتصادي ووقع القرارات على الشركاء الاجتماعيين بقوله "سنطرح كل الملفات الحارقة على طاولة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين في كنف الشفافية والوضوح والمصارحة".

وقال الخبير الاقتصادي نادر حداد لـ "العرب" إن "تونس لا يمكن أن توقف الاقتراض نهائياً ولكنها ستصدر سندات للاقتراض من الخارج وهي ليست خياراً فالوضعية تفرض ذلك".

وأضاف أن "اقتضادات كبرى في العالم تضررت بشدة من كورونا ولجأت إلى الأسواق المالية العالمية وتونس ذات اقتصاد هش لا يمكنها إدارة الوضع الاقتصادي دون اقتراض".

وشدد على ضرورة تحسين تقييم الديون الائتمانية التي تراجعت بفعل تداعيات كورونا، ما يفاقم المخاطر المالية، علاوة على تضرر أبرز شريك اقتصادي وهو الاتحاد الأوروبي الذي ترتبط به تونس اقتصادياً واستراتيجياً.

وشهد التصنيف الائتماني لتونس تراجعاً حيث وضعت وكالة موديز تونس عند مستوى بي.2 وهو قيد المراجعة نحو التخفيض. وقامت وكالة التصنيف الأميركية فيتش رايتنغ بمراجعة تصنيف تونس بتخفيضه إلى بي مع آفاق مستقرة.

سناء عدوني
صحافية تونسية



تونس - غزى إعلان الحكومة التونسية غلق نافذة الاقتراض الخارجي المخاوف من استمرار السياسات المالية الترفيعية باللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب في ظل عدم وجود هذه الموارد بفعل تداعيات الإغلاق وقفل سياسات الحكومات المتعاقبة طيلة سنوات في إخراج الاقتصاد من النفق المظلم. وجاءت تصريحات رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في وقت تكافح فيه تونس أزمات اقتصادية لا حصر لها زاد الوباء في تعميمها جراء تراجع نشاط مختلف القطاعات المنتجة منذ ثورة يناير 2011 ودخول البلاد في مسار تجاذبات سياسية يجمع مراقبون على أنها زادت في تحجيم الأداء الاقتصادي. وقال الفخفاخ خلال مقابلة مع محطة "التاسعة" التلفزيونية بُثت مساء الأحد إن "الحكومة اتخذت قراراً بعدم اللجوء إلى التداين الخارجي والتعويل على موارد الدولة الخاصة وهي تحترم كل تعهداتها في ما يتعلق بصرف الرواتب، رغم الوضعية المالية الحرجة".

وأثار التصريح استغراب الخبراء ومتابعي الشأن العام من شككوا في قدرة الحكومة على مكافحة تداعيات الوباء دون اللجوء إلى قروض خارجية. وشدد الفخفاخ على أن "نسبة المديونية تجاوزت كل المؤشرات المسموح بها دولياً وأصبحت تهدد سيادتنا الوطنية، وكل ما سيطرأ من نفقات جديدة لن يتم تمويله عبر القروض الخارجية".

وأوضح أن حكومته قد تضطر إلى تخفيض الرواتب في حال استمرت المتاعب الاقتصادية والمالية، وفي ظل الوضعية الحرجة للمالية العامة. ومن المحتمل أن يفجر الإجراء صراعاً مع الاتحاد العام التونسي للشغل صاحب النفوذ القوي بين الطبقة العمالية، والمتوقع أن يرفض القرار مما



تعرک مزاج التونسيين

الإنتاج، مشيراً إلى أن مطالب اتحاد الشغل مشروعة وعلى الحكومة المضي قدماً في طريق الإصلاحات التي طال انتظارها. واعتبر أن الحكومات المتعاقبة كرسست سياسة الترفيع ولم تعالج المعضلة المالية العامة لتونس من جذورها، حيث إنهم لا تقم بالإصلاحات المطلوبة كتحرير السوق والمنافسة النزيهة والقضاء على الاقتصاد الريعي والبيروقراطية والانفتاح الاقتصادي. وأشار إلى أنه كلما طالمت مدة الإصلاحات فإن فرص إنعاش الاقتصاد تغدو أصعب مما قبلها، لافتاً إلى 10 سنوات من التجاذبات حرمتم تونس من تحقيق التقدم الأمر الذي استغلته بلدان أخرى لصالحها للاستحواد على موقع البلاد اقتصادياً وتجارياً.

رواتب القطاع العام وإسناد امتيازات أخرى لقطاع التربية والتعليم. وقال حداد إن "انعدام النمو ومصادر التمويل يعني بالضرورة ضرائب جديدة على أنشطة معينة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، مشيراً إلى أن تكلفة كورونا ستكون باهظة على الاقتصاد نظراً لتقليصها هامش المنافسة".

وتتخوف الأوساط الاقتصادية التونسية من إقرار ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطنين والشركات وتندرج باحتقان اجتماعي قد يكلف البلاد خسائر لا تقوى على تحملها نتاج ما قد ينجر من اضطرابات اجتماعية.

وشدد حداد على الحاجة إلى هدنة اجتماعية في تونس لمدة عام أو أكثر لتعبئة الموارد وتجنب تعطل

الوزارية الأمر الذي يعمق عدم الاستقرار الحكومي. وحذر الخبير الاقتصادي من أن أي حالة احتقان جديدة كتلك التي وقعت في 2018 يمكن أن تجر البلاد إلى تخلف على الدين الخارجي، وهو السيناريو الأقرب إلى إعلان الإفلاس مثل وضعية لبنان.



نادر حداد

أي احتقان جديد قد يؤدي للتخلف عن سداد الدين الخارجي

وخلال تلك الفترة، دخلت الحكومة السابقة برئاسة يوسف الشاهد في صدام كبير مع اتحاد الشغل على خلفية مطالب عمالية انتهت بإقرار زيادة في

ورغم نجاح تونس من بين الدول القلائد في الحد من انتشار الوباء إلا أن ارتباطها بالدول الأوروبية التي يتوقع البنك المركزي الأوروبي أن يتراجع بنحو 8.7 في المئة في نسب النمو التي يظل قاتمة على فرص النهوض بالتجارة الخارجية.

ودعا حداد إلى تحسين الأداء الائتماني من خلال سياسة تسيير مالية ناجحة وتجنب الزيادة في الرواتب والمحافظة على السلم الاجتماعي والاستقرار الحكومي.

وتغيب أي مؤشرات إيجابية في الوقت الراهن لتحقيق هذه الأهداف حيث تغلب التجاذبات على الساحة السياسية وأجبتها مطالب حركة النهضة الإسلامية صاحبة الأغلبية البرلمانية بتوسيع الحزام الحكومي وإحداث تغييرات على الحقائق

النفط ينحني لتنامي المخاوف من موجة ثانية للوباء

وجاءت بيانات اقتصادية من الصين دون التوقعات، فقد زاد الإنتاج الصناعي بنحو 4.4 في المئة في مايو الماضي، بمقارنة سنوية، لكن الزيادة التي جاءت من الولايات المتحدة، لتتفاقم المخاوف من احتمال عودة المرض للتفشي على نطاق واسع بما قد يضر بتعافي الطلب.

وكانت الأسعار قد شهدت انتعاشاً طفيفاً مع بداية انحسار العدوى وتخفيف قيود الإغلاق، غير أن ظهور حالات جديدة فاقم مخاوف موجة ثانية الأمر الذي دفع إلى إعادة توجيه الإنتاج نحو خفض جديد.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 15 سنتاً بما يعادل 0.4 في المئة إلى 38.58 دولار للبرميل. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنحو 49 سنتاً أو 1.3 في المئة إلى 35.77 دولار للبرميل.

ونسبت وكالة رويترز لوارن باترسون مدير إستراتيجية السلع الأولية في أي.إي.جي قوله "ستزيد موجة جديدة من حالات الإصابة بالمخاوف بالتأكيد من أن تعافي الطلب قد يستغرق فترة أطول مما كان يُعتقد سابقاً".

وبعد قرابة شهرين دونما أي حالة جديدة، أعلن المسؤولون الصينيون عن تسجيل 79 إصابة بكورونا على مدار الأيام الأربعة الأخيرة.

وبدأت الحالات تزيد في الولايات المتحدة أيضاً، حيث سجلت أكثر من 25 ألف حالة إصابة إضافية السبت الماضي وحده.

الإمارات تعزز آفاق الاستثمار في صناعة الفضاء

المتخصصة بفروع الهندسة والعلوم الطبيعية.

وقالت دي بيبو إن "إنشاء مكتب جديد لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي والاستدامة يعد خطوة هامة وكبيرة لما سيبرزه من دور الإمارات في دعم صناعة السياسات والبرامج الفضائية الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز دور القطاع الفضائي الإماراتي والعالمي في هذا الشأن".

ومن المخطط أن يتمحور عمل المكتب في نطاقين رئيسيين؛ الأول هو تعزيز دور قطاع الفضاء في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "أس.دي.جي.أس".

أما النطاق الثاني فيتمثل في تطبيق معايير الاستدامة في بيئة الفضاء والأنشطة الفضائية وذلك على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

الضخمة على الخارطة العالمية، في أن تطور قطاعاً جديداً يلعب دوراً رئيسياً في اقتصادها بالمستقبل. وتدير الدولة الخليجية التي أرسلت أحد مواطنيها إلى الفضاء قبل أسابيع، الاقتصاد الأكثر تنوعاً في المنطقة، لكن قطاعات السياحة والتجارة والعقارات شهدت تراجعاً في السنوات الأخيرة.

وباتت الإمارات تتطلع إلى الفضاء لترسخ لها باكراً موقعا في مستقبل السياحة فيه، حيث أعلنت وكالة الفضاء قبل أشهر أن تعكف على سن قانون ينظم النشاطات الفضائية لتشجيع سياحة الفضاء.

ويرجح خبراء ومحللون أن يعكس الاستثمار في صناعات وتكنولوجيا الفضاء على اقتصاد الإمارات في مجال بناء كواد إماراتية متخصصة في علوم الفضاء تشمل رواد فضاء والكفاءات

عززت الإمارات من آفاق الاستثمار في صناعة الفضاء بعقد شراكة جديدة سترسخ مكانتها خلال السنوات المقبلة كلاعب مهم بين دول العالم في هذا المضمار، خاصة بعد أن وضعت أرضية قانونية متكاملة لجعل القطاع أحد أهم محركات النمو الاقتصادي مستقبلاً.

أبوبطي - أعلنت دولة الإمارات، الاثنين، وقعت اتفاقية جديدة في مجال استثمارات الفضاء مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي

ما يعزز خطط الدولة في تنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية على قواعد مستدامة. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في قطاع الفضاء واستدامة الأنشطة المختلفة انسجاماً مع أهداف دولة الإمارات لتأسيس اقتصاد متنوع ومستدام، وبما يتلاءم مع منطلقات برنامج الأمم المتحدة للاستدامة والسلمية للفضاء الخارجي.

وأوضح أن هذه الخطوة ستقود نحو رفع مستوى استدامة كافة القطاعات الأخرى من التطور الحاصل في قطاع الفضاء وعلومه وتقنياته على المدى الطويل.

وأضاف "نتطلع إلى مواصلة الحوار والتعاون لتسريع مساهمة قطاع الفضاء العالمي في تحقيق تطلعات البشرية جمعاء نحو بيئة مستدامة". وتأتي الاتفاقية في إطار حرص وكالة الإمارات للفضاء على تعزيز علاقاتها مع الشركاء الإستراتيجيين. وتعنى الاتفاقية بالتحضير والإعداد لمشروع إنشاء مكتب دولي للأمم المتحدة في العاصمة أبوظبي يعني بشؤون الفضاء الخارجي والاستدامة والذي يعد خطوة إستراتيجية نحو تعزيز مكانة الدولة في المنطقة لدى المنظمات

العالمية ذات الصلة ويعزز من قوتها الناعمة على الخارطة الفضائية. وتامل الإمارات، التي وضعتها ناطحات السحاب في مدنها ومشاريعها

كما تشكل إضافة هامة إلى جهود الدولة والأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال استدامة الفضاء وتوسعة دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد حلول عملية لمواجهة التحديات في هذا المجال. ووقع الاتفاقية، عن بعد، محمد ناصر الأحبابي مدير عام وكالة الإمارات للفضاء وسيمونييتا دي بيبو رئيسة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء

محمد ناصر الأحبابي
نتطلع إلى مواصلة التعاون لتسريع مساهمة قطاع الفضاء



في قلب خط المستقبل



وارن باترسون
تعاقي الطلب قد يستغرق فترة أطول مما كان يُعتقد سابقاً